المجلس البلدي

إعداد: بداح العنزي b_alenzi@hotmail.com

المطيري يدعو لتحويل مواقع كبار المقاولين وخلط الأسفلت بين طريق 6,5 و«السابع» إلى موقع إسكاني

بداح العنزي

قدم نائب رئيس المجلس البلدي خالد المطيري مقترحا بشأن نقل منطقة تجمع كبار المقاولين ومواقع خلط الأسفلت والخرسانة الجاهزة الواقعة بين امتداد طريق الدائري 6,5 وطريق الدائري السابع إلى موقع آخر وتحويل الموقع الحالي إلى مشروع إسكاني.

وقال المطيري في اقتراحه: سبق ان تم تخصيص موقع لتجمع كبار المقاولين وقسائم خلط الخرسانة الجاهزة بعيدا عن المناطق السكنية، ومع التوسع العمراني المتسارع، أصبحت هذه المنطقة ملاصقة لمناطق سكنية أنشئت حديثا، تشمل منطقة عبدالله المبارك، ومنطقة جنوب عبدالله المبارك.

ويقع الموقع محل المقترح ضمن نطاق تحده من جهة امتداد طريق الدائري 6,5، ومن جهة أخرى طريق الدائري السابع، ومن جهة أخرى طريق الصليبية (كبد)، إضافة إلى طريق يفصل بينه وبين

خالد المطيري

محطة المترو وسكة الحديد الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى تداخل الأنشطة التجارية القائمة في الموقع مع النطاقات السكانية المجاورة، وأسفر ذلك عن آثار سلبية تمثلت في تلوث الهواء بغبار الإسمنت، وارتفاع مستويات الضوضاء، وتزايد حركة الشاحنات الثقيلة، بما ينعكس سلبا على صحة السكان وجودة البيئة المحيطة.

وأضاف: كما أن حركة دخول وخروج خلاطات الأسمنت من وإلى المصانع القائمة في الموقع تشكل خطرا على مستخدمي طريق الصليبية (كبد)، نتيجة تداخل حركة الخلاطات مع حركة المركبات بعد الدخول والخروج من المصانع، بما يعرض مرتادي الطريق لمخاطر السلامة المرورية.

وبناء على ما سبق أقترح: نقل موقع تجمع كبار المقاولين ومواقع خلط الإسفلت والخرسانة الجاهزة إلى موقع بديل مناسب، يتم تحديده وفقا لاستعمالات المخطط الهيكلي الحديث للدولة، على أن تتوافر في الموقع المقترح الاشتراطات البيئية ومسافات الأمان المعتمدة، حفاظا على الصحة العامة وجودة الحياة.

كما اقترح استغلال الموقع الحالي الواقع بين امتداد طريق الدائري 6,5 وطريق الدائري السابع، والبالغة مساحته التقريبية نحو 9 ملايين متر مربع، وتحويله إلى مشروع إسكاني متكامل يسهم في معالجة جانب من المشكلة الإسكانية.

رفع 10 سيارات مهملة في «الأحمدي»

أعلنت إدارة العلاقات العامة في البلدية عن مواصلة الفرق الميدانية لإدارات النظافة العامة واشغالات الطرق تكثيف جولاتها التفتيشية لرصد وإزالة مخالفات لائحتي النظافة وإشغالات الطرق في كافة المحافظات وتفعيل الدور الرقابي للأجهزة الرقابية لتطبيق قوانين البلدية.

وفي هذا السياق، قال مدير فرع بلدية محافظة الأحمدي سعد الخرينج أن الهدف من تكثيف الجولات الميدانية هو رصد المخالفين واتخاذ كل الاجراءات القانونية بحقهم، لافتا إلى أن فريقه الرقابي يولي اهتماما بالغا برفع مستوى النظافة في المناطق التي تقع تحت مسؤوليته، فضلا عن رفع كل ما يشوه المنظر الجمالي ويعمل على إشغال الطريق بجميع المناطق وذلك من خلال الجولات الميدانية التي يقوم بتنفيذها للحفاظ على المنظر الحضاري للمحافظة.

وأكد الخرينج أن الجولة أسفرت عن رفع 10 سيارات مهملة مخالفة بالاضافة إلى تحرير 6 مخالفات نظافة عامة وتوجيه 40 انذارا بالازالة في منطقة الفحيحيل الصناعية.

وأشار إلى تواصل الجولات الميدانية من قبل الفريق الرقابي بإدارة النظافة العامة واشغالات الطرق، مبينا في هذا الخصوص عدم تهاون الفريق الرقابي في اتخاذ كافة الاجراءات القانونية حيال المخالفين للائحة النظافة العامة واشغالات الطرق.

أكدت ضرورة التنسيق مع المجلس الوطني لضمان تصنيف وتوثيق المباني التاريخية

منيرة الأمير: إنشاء السجل الوطني للمباني والعقارات خطوة مفصلية لإعادة قراءة المشهد العمراني بالكويت

بداح العنزي

دعت عضوة المجلس البلدي م.منيرة الأمير إلى إنشاء السجل الوطني للمباني والعقارات كمظلة بيانات موحدة تجمع تحتها كل ما يتعلق بحالة المباني والأراضي في الكويت.

وقالت م.منيرة الأمير إن هذا المقترح استراتيجي يحمل أبعادا تنظيمية وتنموية عميقة، حيث لا يأتي كإجراء إداري تقني فحسب بل يعكس رؤية شاملة لإعادة تنظيم العلاقة بين العمران والهوية وإدارة الموارد واتخاذ القرار الحكومي وهو ما توضحه م. منيرة الأمير في حديثها حول خلفيات وأهداف هذا التوجه.

وأوضحت أن أحد أبرز التحديات التي تواجه التخطيط العمراني في الكويت هو تشتت البيانات وتجزئتها بين جهات متعددة، حيث تمتلك كل جهة جزءا من الصورة دون وجود إطار وطني يربط هذه الأجزاء في منظومة واحدة متكاملة ولا يمكن الحديث عن تخطيط عمراني فاعل أو إدارة رشيدة للأصول العقارية دون قاعدة بيانات وطنية دقيقة ومحدثة تعكس الواقع الحقيقي لحالة المباني والأراضي في الدولة سواء من حيث الاستخدام أو الحالة الإنشائية أو القيمة العمرانية والمعمارية.

وأضافت: من هنا جاء هذا المقترح ليعالج هذه الفجوة عبر إنشاء سجل وطني شامل يوثق جميع المباني والأراضي بما في ذلك المباني التاريخية والمتهالكة والمهجورة والأراضي المخصصة وغير المستغلة.

وعن طبيعة هذا السجل، أكدت أن الهدف لا يقتصر على جمع المعلومات، بل

م.منيرة الأمير

يتجاوز ذلك إلى تحويل البيانات إلى أداة فاعلة في صناعة القرار والسجل الوطني للمباني والعقارات يجب أن يكون منصة ديناميكية تحدث بشكل دوري وتدار وفقا لمعايير واضحة وتستخدم في توجيه السياسات العمرانية وليس مجرد أرشيف جامد للمعلومات، فمن خلال هذا السجل يمكن للجهات المعنية تحديد أولويات الصيانة أو الإزالة أو إعادة التأهيل، وكذلك رصد مناطق التدهور العمراني ومعالجتها وأيضا إعادة توظيف الأراضي غير المستغلة بما يخدم التنمية ولا ننسى توجيه مشروعات البنية التحتية وفقا لاحتياجات حقيقية.

وقالت ان من النقاط المهمة في المقترح ربط السجل الوطني بمسألة حماية الهوية المعمارية للكويت وهي قضية لطالما أثيرت في ظل فقدان العديد من المباني ذات القيمة التاريخية أو الطابع المعماري المميز فحماية الهوية المعمارية لا تبدأ من قرارات الإزالة أو الترميم بل من التوثيق أولا، فلا يمكن حماية ما لا نعرفه ولا يمكن الحفاظ على مبان ذات قيمة إن لم تكن مسجلة ومعرفة بشكل رسمي ضمن سجل وطني واضح، ومن هنا يأتي التنسيق مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب كأحد أركان هذا المشروع لضمان تصنيف وتوثيق المباني التاريخية ذات البعد الثقافي والمعماري، كما ان المقترح يقوم على مبدأ التكامل المؤسسي إذ لا يمكن لأي جهة منفردة إدارة هذا الملف بمعزل عن بقية الجهات.

وأوضحت ان المقترح يشمل التنسيق بين البلدية وكل الجهات ذات الصلة على سبيل المثال لا الحصر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارات المالية والعدل والداخلية والأشغال العامة والكهرباء والماء والطاقة المتجددة والإعلام والهيئة العامة للبيئة، بالإضافة إلى أي جهة تمتلك بيانات ذات صلة بالمباني أو الأراضي.

وتابعت: اعتبر أن «السجل الوطني» هو مشروع دولة وليس مشروع جهة واحدة وتكامله هو ما يضمن دقته وفاعليته واستمراريته، علما أن المقترح لا يغفل البعد الاقتصادي والاجتماعي، حيث إن تحسين إدارة الأصول العقارية الحكومية والخاصة سينعكس بشكل مباشر عل تعظيم العائد من الأراضي غير المستغلة وتحسين المشهد الحضري والبصري للمدن ورفع كفاءة استخدام الموارد ودعم التنمية العمرانية المستدامة فحين تتوافر البيانات تتراجع العشوائية ويصبح القرار مبنيا على قراءة دقيقة للواقع وهذا هو جوهر التنمية المستدامة.

واختتمت بالتأكيد على أن تفعيل السجل الوطني للمباني والعقارات سيمثل نقطة تحول حقيقية في طريقة إدارة العمران في الكويت وسينقل التخطيط من رد الفعل إلى الفعل الاستباقي.

يعتبر العدد الأكبر في تاريخ الوزارة وتوجد وظائف شاغرة منذ سنوات

«التربية»: انطلاق اختبارات الوظائف الإشرافية التعليمية غداً بمشاركة 6634 مرشحاً من أصل 8162 متقدماً

السماح باستخدام الآلة الحاسبة في اختبار الرياضيات لرئيس قسم وموجه فني ثانوي ومتوسط

عبدالعزيز الفضلي

تنطلق يوم غد الاثنين اختبارات الوظائف الإشرافية التعليمية، التي تشمل كلا من: مدير مدرسة، مدير مساعد، موجه فني، ورئيس شعبة مادة دراسية، وذلك في إطار جهود وزارة التربية الرامية إلى اختيار الكفاءات التربوية القادرة على قيادة المؤسسات التعليمية والارتقاء بالأداء التعليمي والإداري.

وبلغ عدد المرشحين الذين تم السماح لهم بدخول الاختبارات 6634 مرشحا من أصل 8162 متقدما، بعد استكمال جميع إجراءات الفرز والتدقيق والمراجعة، وفق ضوابط ومعايير دقيقة ومعتمدة هدفت إلى ضمان أعلى درجات العدالة والشفافية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المتقدمين.

وفي هذا السياق، أكدت مصادر لـ «الأنباء» أن عملية الترشيح خضعت لمراحل متعددة شملت مراجعة المؤهلات العلمية، وسنوات الخبرة، والتقارير الوظيفية، إضافة إلى استيفاء الشروط الخاصة بكل وظيفة إشرافية، مشيرة إلى أن هذه الإجراءات جاءت لضمان اختيار العناصر الأكثر كفاءة وقدرة على تحمل المسؤوليات الإشرافية ومتطلبات المرحلة المقبلة.

وذكرت المصادر ان عدد الذين تم السماح لهم بدخول الاختبارات يعتبر الأكبر في تاريخ وزارة التربية، مشيرة إلى ان هناك وظائف إشرافية شاغرة منذ عدة سنوات غير ان وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي وجه بضرورة تسكين هذه الشواغر حتى يكون هناك استقرار في الميدان التربوي.

على الصعيد نفسه، دعت مديرة إدارة التوجيه الفني لمادة الرياضيات بالتكليف دلال الحجرف الإدارة العامة للتواجيه والبحوث والمناهج، في كتاب تلقت «الأنباء» نسخة منه، إلى مخاطبة المعنيين بالسماح باستخدام الآلة الحاسبة للمرشحين للفئات التالية فقط: رئيس قسم ثانوية، موجه فني متوسط، موجه فني ثانوي.

وحددت وزارة التربية مركز التدريب في الجابرية مقرا لإجراء اختبارات الوظائف الإشرافية التعليمية لجميع المواد الدراسية، باستثناء اختبار مادة الديكور «الرسم الهندسي» لوظيفة موجه فني، رئيس قسم «رئيس شعبة في الهيكل الجديد» الذي سيكون في مدرسة الفيحاء المتوسطة للبنات خلال الفترة المسائية، وذلك يوم الاثنين 16 الجاري.

«القانون الجزائي» بكلية الحقوق ينظم «أسبوع الجريمة»

آلاء خليفة

ينظم نادي القانون الجزائي بكلية الحقوق بجامعة الكويت فعالية «أسبوع الجريمة» خلال الفترة من 8 إلى 12 الجاري.

وقال رئيس النادي أحمد ارشيد الهطلاني ان نادي القانون الجزائي يسعى لنشر وتعزيز الثقافة القانونية ونشر الوعي الكافي للطلبة وإتاحة الفرصة للطلبة لتجربة الواقع المهني من خلال إنشاء مسرح جريمة واقعي، وبناء عليه توضع قضية من قبل أعضاء الهيئة التدريسية ويقوم بحلها الطلبة والمشاركون، بما يتيح للنادي الدمج بين التعليم والترفيه والحث على التعاون بين الجهات والطلبة والأساتذة.

..وحصر الاحتياج الفعلي من الوظائف غير التعليمية للعام المالي 2026ـ2027

عبدالعزيز الفضلي

في إطار جهودها المستمرة لتعزيز كفاءة التخطيط الوظيفي وترشيد الإنفاق العام، وجهت وزارة التربية مخاطبة رسمية إلى الجهات التابعة لها، طالبت فيها بتعبئة النموذج المخصص لتقدير الاحتياج الفعلي من الوظائف غير التعليمية، للعام المالي 2026ـ2027، مع ضرورة التفريق بين الوظائف المشغولة والشاغرة.

وقال مدير إدارة الموارد البشرية بالتكليف وليد الشمري في تعميمه الذي تلقت «الأنباء» نسخة منه: بالإشارة إلى كتاب ديوان الخدمة المدنية المؤرخ في 2024/4/15 بشأن إدخال احتياجات الوزارة عن الوظائف آليا بالنظم المتكاملة على أن تكون موزعة على المسميات الوظيفية المعتمدة وفقا للمجموعات الوظيفية المصنفة مع مراعاة إدخال الاحتياجات الوظيفية بالنظم المتكاملة مرتين بالسنة المالية ونظرا لقيام قسم الميزانية بمراقبة ميزانية الوظائف بإدارة الموارد البشرية بإعداد حاجة الوزارة من الوظائف للعام 2026 /2027، يرجى تعبئة النموذج المرفق بتقدير حاجتكم الفعلية من الوظائف ـ غير وظائف الهيئة التعليمية ـ : كويتي وغير كويتي من الذكور والإناث للعام المالي 2026 /2027، وبيان المشغول الفعلي لكل الوظائف الموجودة لديكم وتزويد قسم ميزانية الوظائف بإدارة الموارد البشرية بأصل النموذج بعد اعتماده من قبلكم، آملين أن يصلنا ردكم بالسرعة الممكنة حتى يتسنى لنا دراستها وعرضها على الجهات المختصة في الوقت المناسب، مع ضرورة الالتزام بنموذج الجدول المرفق، حيث انه لن يتم اعتماد أي جدول آخر.

وليد الشمري

إضافة برامج جديدة لقائمة الابتعاث بجامعات أميركية

ثامر السليم

أصدر مدير عام الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم د.جاسم العلي القرار رقم 3 لسنة 2026، والذي تضمن إضافة برامج دراسية جديدة في جامعات بالولايات المتحدة الأميركية إلى قائمة مؤسسات التعليم العالي الموصى بها لدى الجهاز، وذلك في إطار التحديث الدوري لقوائم الابتعاث وضمان توافق البرامج الأكاديمية مع معايير الجودة والاعتماد.

وشمل القرار إدراج البرامج التالية في جامعة واشنطن ـ سياتل:

Public Health ـ Global Health (Merit University) ـ بكالوريوس.

Neuroscience ـ Neuroscience (Merit University.

ولفت إلى أنه يجب أن تكون الدراسة بنظام الحضور المنتظم خلال الأسبوع الدراسي وأن يتبع البرنامج الدراسي الذي سيلتحق به الطلبة نظام التعليم التقليدي، مشيرا إلى ضرورة أن يكون البرنامج الدراسي الذي سيلتحق به الطلبة قد اجتاز المدة الدراسية المحددة لمنح الدرجة العلمية، وذلك بتخريج الدفعة الأولى من الكلية التي تطرح هذا البرنامج.

وأشار إلى أن البرامج المضافة يجب أن تكون مطروحة في المقر الرئيس للجامعة وليس في فروعها، مع سريان أحكام القرار من تاريخ صدوره، وإلغاء أي قرارات سابقة تتعارض معه، وإلزام الجهات المعنية بالعلم والعمل بموجبه، مؤكدا أن الجهاز الوطني من خلال هذا القرار ملتزم باستمرار بتحديث قوائم الابتعاث وضمان جودة التعليم العالي، بما يعزز ثقة المجتمع بمخرجات التعليم.